الفصل الخامس

عطف الخاص على العام وعكسه

أولاً : عطف الخاص على العام

من القواعد التي قررها النحاة والبلاغيون أن الشيء لا يعطف على نفسه ، ولكنهم أجازوا عطف الخاص على العام ، مع أنه من قبيل عطف الشيء على نفسه ؛ إذ الخاص فرد من أفراد العام ، فعطفه عليه كعطف الشيء على نفسه ، إلا أنهم خصوا هذا النوع من العطف بما كان العاطف فيه الواو دون غيرها من حروف العطف ، بحكم دلالتها على الجمع المطلق . يقول الزركشي في البرهان : « وحكى الشيخ أثير الدين عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول : إن هذا العطف يسمى بالتجريد ، كأنه جرد من الجملة وأفرد بالذكر تفصيلاً ، وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما : كون العطف بالواو ، والثاني : كون المعطوف ذا مزية » [1] .

ولم يكن أمام النحاة والبلاغيين سبيل إلى إنكار وجوده أمام كثرة نماذجه التي حفل بها التراث العربي شعرًا ونثرا، وأكدها نظم القرآن الكريم ، هذا فضلاً عما لمسوه فيه من بلاغة العطف التي تبرز خروجه عن الأصل . يقول السبكي في خطبة كتابه « عرس الأفراح » تعليقًا على عبارة التلخيص (الحمد لله على ما أنعم ، وعلم من البيان ما لم نعلم) : « وعطف علم على أنعم من عطف الأخص على الأعم إن كانت (ما) مصدرية ، ومن عطف الخاص على العام إن كانت موصولة ، فإن ما الموصولة عامة ، وكلاهما خارج عن الأصل والغالب ، لاستدعاء الأول عطف الشيء على نفسه ، واستدعاء الثاني عطف بعض الشيء عليه ، أو أحد أفراد الكلية عليها ، المستدعيين أيضًا لعطف الشيء على نفسه ، غير أن كُلاً منهما بليغ مستحسن » [2] .

وقد اشترط البلاغيون في هذا العطف أن يكون الخاص مندرجًا في حكم العام ، لا مجرد كونه فردًا من أفراده ، وذلك لإخراج الصفة والبدل ونحوهما ، مما لا يقع معطوفًا مع أنه فرد من أفراد العام . يقول العصام : « (وإما بذكر

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٤٦٥/٢ .

(٢) عروس الأفراح ٤٢/١ .

الخاص بعد العام) ، هذا بظاهره يصدق على التوشيع ، وباب نعم ، ودفعه أن يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه ، لا مجرد ما يكون الخاص فردًا منه ، فلا يرد الخاص الذي هو صفة أو بدل من العام» [1] .

وسبب اشتراط ذلك إلى جانب إخراج التوشيع ، والإيضاح بعد الإبهام ، والصفة والبدل ، هو أنهم جعلوا عطف الخاص على العام من قبيل التكرار ، المفيد للتأكيد على فضل الخاص ، وهذا لا يتأتى إلا بأن يكون الخاص مذكورًا مرتين : الأولى بدخوله في حكم العام ، والثانية بتخصيصه بالذكر ، وجعلوا نكتة العطف هى التنبيه على كمال المعطوف في الفضل ، أو كماله في النقصان ، لما في العطف من إيهام المغايرة ، حتى يبدو العطف وكأنه فارق جنسه وتميز عنه ، يقول العصام : «للتنبيه على فضله) ، أي على مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي من جنس العام ، (تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) ، يعني : لما امتاز به عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الفاضلة ، جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام مباين له ، ولا يشمله العام ، ومما لا يبعد عن الاعتبار أن يعطف الخاص على العام تنبيهًا على كمال نقصانه ، حتى كأنه ليس من جنسه ، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات» [2] .

وإذا كان البلاغيون قد حصروا أغراض هذا العطف في التنبيه على كمال الفضل ، أو كمال النقصان في المعطوف ، فهذا لا يعني أنه ليست هناك أغراض أخرى ، وهو ما سيتبين فيما يأتي :

١- عطف الخاص لأنه العمدة المقصود بالسياق :

من الآيات التي أوردها البلاغيون مثالاً لعطف الخاص على العام ، تنبيهًا على فضل المعطوف قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ (البقرة:٩٨) .

(١،٢) الأطول ٢/٤٣ .

قال الخطيب في الإيضاح وهو يعدد صور الإطناب : «وإما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله ، حتى كأنه ليس من جنسه ، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، كقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾»[1] .

والحق أن النص على تشريف جبريل وميكال وبيان فضلهما ، مما لا تهدف إليه الآيات التي نزلت للرد على معاداة اليهود لجبريل عليه السلام ، كما نطقت به الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ (البقرة:٩٧) . قال الطبري في سبب نزول الآية : «أجمع أهل العلم بالتأويل جميعًا على أن هذه الآية نزلت جوابًا لليهود من بني إسرائيل ، إذ زعموا أن جبريل عدو لهم ، وأن ميكائيل ولي لهم»[2] .

فلو كان الغرض من التخصيص هو التشريف ، والتنبيه على مزيد فضل الخاص ، لاقتضى الرد على دعوى اليهود أن يخص جبريل وحده ، لأنه محل العداوة ، أما ميكائيل فهم يسلمون بفضله ويخصونه بحبهم ، فلما ورد معه ذكر ميكائيل ، دل على أن الغرض هو التنبيه على أن جبريل عليه السلام واحد من الملائكة الذين وجب الإيمان بهم ، شأنه شأن ميكائيل وعامة الملائكة ، والإيمان بالملائكة شأنه شأن الإيمان بالله ورسله ، فالكفر بأي من المعطوفات هو كفر بالله ، والكفر بواحد من الملائكة أو المرسلين هو كفر بالجميع ، وهذا هو السر الذي من أجله ذكر الله والرسل مع الملائكة في سياق الرد على معاداة جبريل ، فكأن ذكر الله والملائكة والرسل ما هو إلا تمهيد وتوطئة لذكر جبريل ، تنبيهًا على عظم الكفر به ، لأنه كفر بالله وملائكته ورسله ، وهذا ما أشار إليه ابن كثير رحمه الله فقال :« وهذا من باب عطف الخاص على العام ، فإنهما دخلا في الملائكة في عموم الرسل ، ثم خصصا بالذكر ، لأن السياق في الانتصار لجبرائيل ، وهو السفير بين الله وأنبيائه ، وقرن معه ميكائيل في اللفظ ،

---

(١) الإيضاح ٣/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) جامع البيان ٢/٣٧٧ .

لأن اليهود زعموا أن جبريل عدوهم ، وميكائيل وليهم ، فأعلمهم الله تعالى أن من عادى واحدًا فقد عادى الآخر ، وعادى الله أيضًا »[1] .

وقال أبو حيان : « أكد بقوله ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ﴾ أمر جبريل ، إذ اليهود قد أخبرت أنه عدوهم من الملائكة ؛ لكونه يأتي بالهلاك والعذاب ، فرد عليهم في الآية السابقة بأنه أتى بأصل الخيور كلها ، وهو القرآن الجامع لتلك الصفات الشريفة ، من موافقته لكتبهم ، وكونه هدى وبشرى فكانت تحت محبته ، ورد عليهم في هذه الآية بأن قرنه باسمه تعالى مندرجًا تحت عموم ملائكته ، ثم ثانيًا تحت عموم رسله ، لأن الرسل تشمل الملائكة وغيرهم ممن أرسل من بني آدم ، ثم ثالثًا بالتنصيص على ذكره مجردًا مع من يدعون أنهم يحبونه وهو ميكال ، فصار مذكورًا في هذه الآية ثلاث مرات ، كل ذلك رد على اليهود وذم لهم ، وتنويه بجبريل ، ودلت الآية على أن الله تعالى عدو لمن عادى الله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ، ولا يدل ذلك على أن المراد مَنْ جَمَعَ عداوة الجميع فالله تعالى عدوه ، وإنما المعنى من عادى واحدًا ممن ذكر فالله عدوه ، ومعاداة واحد ممن ذكر معاداة للجميع »[2] .

فذكر الملائكة إذن جاء تأكيدًا لأمر جبريل وكذلك الرسل ، وعلى اعتباره داخلاً في عموم الرسل ، كما قال أبو حيان ، لا يكون ذكر جبريل وميكال بيانًا لفضلهما على سائر المرسلين ، بل يكون ذكر الرسل تأكيدًا لمساواتهم مع جبريل في الكفر به . فإذا كان في الآية تنويه بشأن جبريل وميكال ، وإيماء إلى فضلهما ، فذلك مستتبع للغرض المقصود ، وهو الرد على ما زعمه اليهود ، لذلك حاول بعض المفسرين في بيان سر العطف الجمع بين النكتتين كالبيضاوي ، حين قال : « وأفرد الملكان بالذكر لفضلهما كأنهما من جنس آخر ، والتنبيه على أن معاداة الواحد والكل سواء في الكفر ، واستجلاب

---

(١) تفسير القرآن العظيم ١/١٣٢ .

(٢) البحر المحيط ١/٣٢١ .

العداوة من الله تعالى ، وأن من عادى أحدهم فكأنه عادى الجميع ؛ إذ الموجب لعداوتهم ومحبتهم على الحقيقة واحد ، ولأن المحاجَّة كانت فيهما »[1] .

فالنص على جبريل وميكال أوجبه السياق وحتمته المناسبة ، لأنه العمدة المقصود بالذكر ، وهو ما صرح به ابن عطية ، في قوله : « وقيل خُصَّا لأن اليهود ذكروهما ، ونزلت الآية بسببهما فذكرهما واجب ، لئلا تقول اليهود إنا لم نعاد الله وجميع ملائكته »[2] .

ومما هو مقصود بالعطف تنبيهًا على أنه المراد أصالة قوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ ﴾ (البقرة: ٤٠، ٤١) .

فإن قوله « وآمنوا » عطف على « أوفوا بعهدي » ، والوفاء بالعهد يشمل الإيمان وجميع الطاعات ، لكن لما كان المقصود من تذكير الله لهم بنعمته ، ومطالبتهم بالوفاء بعهدهم مع الله ، هو أمرهم بالإيمان بما أنزل الله على محمد عليه السلام ، مصدقا لما معهم من التوراة التي بشرت به عليه السلام ، وبينت نعته وزمنه حتى صاروا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ـ لما كان هذا الإيمان الخاص هو المقصود ، نصَّ عليه صراحة تخصيصًا بعد تعميم . قال الشهاب : « قوله (إفراد للإيمان بالأمر به إلخ) لما أمر أولاً بالوفاء بالعهد ، والمراد به الإيمان والطاعات كما مر ، أفرده بعد ذلك بالأمر ، وفي تكراره حث عليه ، وإشارة إلى أنه العمدة المقصود منها »[3] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ (المائدة:٨٦) ، فعطف التكذيب على الكفر مع أنه نوع منه ، لأن الغرض هو وصفهم بالتكذيب ، بعد أن ذكر مقابلهم من المؤمنين الذين صدقوا الله قولاً وعقيدة ﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ

---

(١) أنوار التنزيل ٧٢/١ الحلبي .
(٢) المحرر الوجيز ٣٦٣/١ .
(٣) حاشية الشهاب ١٤٩/٢ .

﴿ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (المائدة:٨٥)، فالمقابلة بينهما مقابلة بين مصدق ومكذب، وهو الغرض من ذكر التكذيب بالآيات مع دخوله في الكفر. يقول أبو السعود: «عطف التكذيب بآيات الله على الكفر مع أنه ضرب منه، لما أن القصد إلى بيان حال المكذبين وذكرهم بمقابلة المصدقين» (١).

وقريب منه قوله تعالى: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ (الأنفال:٥٤)، فقوله تعالى: ﴿ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ داخل في الإهلاك ولكنه خص بالذكر تنبيهًا على أنه موطن العبرة لطغاة المشركين من قريش، بدليل أنه خصَّ آل فرعون بالذكر، ولم يقل (كدأب الذين من قبلهم)، وذلك لتذكير أساطين الشرك في مكة ممن يتيهون بقوتهم ويتعاظمون بجاههم بمصير أكبر الطغاة، وأشدهم استبدادًا ونفوذًا في قومه، ولا أجد لما قاله أبو السعود في تعليل التخصيص هنا وجهًا مقنعًا، فقد قال: «وعطف قوله تعالى: ﴿ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ على (أهلكنا) مع اندراجه تحته للإيذان بكمال هول الإغراق وفظاعته، كعطف جبريل عليه السلام على الملائكة» (٢).

فإذا كان للإغراق هوله وفظاعته، فإن اقتلاع مدن السابقين من العصاة وإبادتها بالصيحة والصاعقة والريح السموم، ليس أقل من الإغراق هولاً، وعلى فرض أن الإغراق أعظمها، فإن إغراق قوم نوح بالطوفان في أرض يابسة أكثر دلالة على كمال القدرة، وأشد هولاً مما حدث لفرعون وقومه، فهو أحق بالتخصيص، ولكنني أرى أن القصد من العبرة هو ما حدث لهذا الطاغية المستبد، الذي تشبه به أفراد من زعامات قريش استخفوا قومهم فأطاعوهم، كما حدث لفرعون مع قومه، فهذا الطغيان والتجبر هو موضع الشبه بين طواغيت مكة الذين وصف الله واحدا منهم بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِـَٔايَـٰتِنَا عَنِيدًا ﴿١٦﴾ سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴿١٧﴾ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ

---

(١) إرشاد العقل السليم ٣/٧٣.

(٢) المصدر السابق ٤/٢٩.

﴿ يُؤْثَرُ ﴾ (المدثر:١٦-٢٤)، كما وصف رائد الطغاة فرعون من قبله بقوله ﴿ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ۝ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ۝ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ۝ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (النازعات:٢١-٢٤).

ولعلك تتأمل معي اتحاد الموقف في العناد والاستكبار، والتولي عن الحق بعد أن أظهر الله معجزته على يدي موسى ومحمد عليهما السلام، فأُخِذَ الوليد بتأثير الإعجاز القرآني، كما أُخِذ من قبله فرعون بتأثير معجزة العصا، ووصف الله كُلاً منهما بالإدبار أمام سلطان المعجزة ووضوحها، كما توافق الطاغيتان في الرد على هذا التحدي باتهام النبيين بالسحر، بل إنني ألمس فوق ذلك كله التوافق في النظم من حيث أسلوب الأداء ونمط التعبير في استخدام الجمل القصيرة المبعثرة عن شدة الأخذ، والأنفاس اللاهثة التي لا تقوى على المواجهة، وتفصح عن الذهول والثورة الداخلية من طاغية لم يتعود الهزيمة، ولم يستطع امتصاص آثارها، فرغم أنهما من سورتين مختلفتين فإن نظمهما يخيل إليك أنهما من سورة واحدة.

ومما عطف فيه الخاص على العام تنبيهًا على أنه العمدة المقصودة قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ (النساء:٤٢)، فعصيان الرسول نوع من الكفر، فلماذا ذكر إذن مع تضمن الكفر له. يقول الرازي: «قوله ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ ﴾ يقتضي كون عصيان الرسول مغايرًا للكفر، لأن عطف الشيء على نفسه غير جائز، فوجب حمل عصيان الرسول على المعاصي المغايرة للكفر. إذا ثبت هذا فنقول: الآية دالة على أن الكفار مخاطبون بفروع الإسلام، وأنهم كما يعاقبون يوم القيامة على الكفر يعاقبون أيضًا على تلك المعاصي، لأنه لو لم يكن لتلك المعصية أثر في هذا المعنى لما كان في ذكر معصيتهم في هذا الموضع أثر»[1].

---

(١) مفاتيح الغيب ٣/٢٢١.

ولا أرى الآية في حاجة إلى مثل هذا الجدل والخلاف الذي دار حول مخاطبة الكفار بفروع الشريعة، أو عدم مخاطبتهم، وهي لا تصلح دليلاً للرازي على دعواه، لأننا إذا تأملنا أسباب النزول وجدنا قبلها قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ (النساء:٣٧). وقد ذكر الواحدى في أسباب نزولها: «قال أكثر المفسرين: نزلت في اليهود كتموا صفة محمد ﷺ، ولم يبينوها للناس، وهم يجدونها مكتوبة عندهم في كتبهم. وقال الكلبي: هم اليهود بخلوا أن يصدقوا من أتاهم صفة محمد ﷺ ونعته في كتابهم»[1]، وقوله تعالى: ﴿ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ دليل على أن المقصود بمن عصوا الرسول هم اليهود والنصارى، الذين كتموا ما بشرت به التوراة والإنجيل من رسالة محمد عليه السلام، من هنا كان النص على عصيان الرسول هو العمدة في القصد، وهو الذي يحقق الغرض من السياق بأن هؤلاء الذين كفروا بمحمد وأنكروا نبوته هم كفار، مهما ادعوا الإيمان بالله وأنبيائه السابقين، لأن الكفر بواحد من الأنبياء هو كفر بالجميع، فهو إذن من عطف الخاص على العام، لا من عطف المتباينين كما ذهب الرازي.

٢- الاهتمام بالمعطوف لدفع الإيهام:

قد لا يكون المعطوف الأخص أفضل أنواع المعطوف عليه، فلا يكون في تخصيصه بالذكر تنبيه على الفضل، ولكن قد يكون مظنة الإهمال أو عدم دخوله في المعطوف عليه، فيذكر اهتمامًا بشأنه ودفعًا لإيهام التقصير فيه. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾ (المائدة:٢)، فالهدي بلا شك شعيرة من شعائر الله بدليل قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾ (الحج:٣٦)، ولا يمكن القول بأنه أعظم مناسك الحج، لأن في الحج وقوفًا بعرفة، وهو

---

(١) أسباب النزول للواحدي ص ١١٢.

يكاد يكون الحج كله ، كما قال عليه السلام : «الحج عرفة» ، وفيه طواف وسعي ورمي ، وغير ذلك مما هو أعظم من الهدي ، فما الداعي إلى تخصيصه بالذكر؟ يقول الشهاب: «وخص الهدي بالذكر وإن كان داخلاً في الشعائر ، لأن فيه نفعًا للناس ، ولأنه مالي قد يتساهل فيه ، وتعظيمًا له ، لأنه من أعظمها»[1].

فكون الهدي ماليًا قد يتساهل فيه هذا صحيح ، باعتبار أن هناك فريضة مالية أخرى هي الزكاة ، فربما يعد ذلك أداء للحقوق المالية ، فينصرف الاهتمام إلى غيره من الشعائر البدنية ، أما كونه من أعظمها فهي محاولة لمسايرة البلاغيين الذين حصروا الغرض في التنبيه على فضل المعطوف ، بدليل أن الهدي يمكن الاستغناء عنه عند فقدان الاستطاعة بالصوم ، كما قال تعالى : ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ (البقرة:١٩٦) ولعلك تجد في أسلوب الشهاب استحياء ، حيث قال «من أعظمها» ولم يقل : أعظمها ، وهنا يرد عليه : لم خص وحده دون غيره من البعض الأعظم ؟

أما عمر الفارسي في الكشف فقد دفع أن يكون هذا العطف من الخاص بعد العام ، دون أن يصرح بنكتة تخصيصه بالذكر مع اعترافه بأنه من الشعائر ، قال : «ولم يدخل الهدي هنا في الشعائر نظرًا إلى العطف وإن كان منها ، لقوله تعالى : ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾ وحمله على أسلوب (وملائكته وجبريل) يأباه تخلل (والشهر الحرام)»[2] .

وهذا بالرغم من قصوره في تعليل ذكره مع دخوله في الشعائر فيه غرابة من وجه آخر ، لأنه يسلم أن جبريل معطوف على الملائكة عطف الخاص على العام ، مع وجود فاصل بينه وبين الملائكة ، وهو قوله تعالى ﴿ وَرُسُلَهُۥ ﴾ ، ثم يرفض جعل هذه الآية منه لوجود فاصل بين الهدي والشعائر ، هو «الشهر الحرام» ، ولو صح أن هذا يمنع منه لامتنع أيضًا في عطف جبريل على الملائكة .

---

(١) حاشية الشهاب ١٣٢/٣ .

(٢) كشف الكشاف ٧٠٥/١ ، ٧٠٦ .

والذي أراه أن تخصيص الهدي والقلائد منه بالذات قصد به دفع إيهام أن يكون الهدي والقلائد مما لا أهمية له ، بعد أن حرَّم الله من عادات الجاهلية البحائر والسوائب وغيرهما ، مما يتوهم معه أن الهدي والقلائد شبيه بما حرمه الله عليهم من أفعال الجاهلية التي تنفر منها عقائد الموحدين ، فاحتاج الأمر إلى النص عليها تفريقًا بين ما يحله الإنسان ويحرمه من عند نفسه ، وما يحله الله ويحرمه ، فالحمد والذم يقع على الفعل ، من حيث اتصاله بقانون الشريعة أو اتباع الهوى فيه .

وشبيه بهذه الآية قوله تعالى في هذه السورة : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (المائدة:٣) .

فالمنخنقة ، والموقوذة ، والمتردية ، والنطيحة ، وما أكل السبع ، من أقسام الميتة ، ولا يقال فيها إنها ذكرت لفضلها ولا لنقصها ، لأن التحريم فيها سواء ، وإنما ذكرت دفعًا لما يتوهم من حلها ، بحكم ما كان معروفًا من عادات الجاهلية في أكل هذه الأنواع من الميتة ، وهو ما صرح به الجمل فقال : « قوله ﴿ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ إلى قوله ﴿ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾ هذه الأمور الستة من أقسام الميتة ، وذكرها بعدها من قبيل ذكر الخاص بعد العام ، وإنما ذكرت بخصوصها للرد على أهل الجاهلية ، حيث كانوا يأكلونها ويستحلونها »[1] .

ومثله أيضًا ما جاء بعد هذه الآية من قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ (المائدة:٤) .

فصيد ما عُلِّم من الجوارح داخل في عموم الطيبات التي أحلها الله ، لكن لما كان صيد الجوارح يشبه ظَاهِرُهُ ما أكل السبع ، وقد حرمه الله آنفًا ، استدعى ذلك تخصيصه بالذكر دفعًا لتوهم تحريمه ، وأتبع ذلك بما يشبه

---

(١) الفتوحات الإلهية ١/٤٦٠ .

التعليل لحلـه ، وهو قـوله ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ ، فافترق بذلك عما أكلته السباع من وجهين : أحدهما أنه مدرب على الصيد ، وثانيهما أنه يصطاد لصاحبه لا لنفسه .

وعليه قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ ﴾ (المائدة:٩٦) من نفس السورة أيضًا . فقد نص بالطعام على حل أكل ميتة السمك ، دفعًا لتوهم دخولها في حكم الميتة من الحيوان التي حرمت في أول هذه السورة . يقول أبو السعود : « ﴿ وَطَعَامُهُۥ ﴾ ، أي وما يطعـم من صيده وهـو تخصيص بعد تعميم ، والمعنى : أحل لكم التعرض لجميع ما يصاد في المياه والانتفاع به وأكـل ما يؤكل منه » [1] .

ومنه عطف العمل الصالح على الإيمان فيما يقرب من خمس وسبعين آية وردت في الـذكر الحكيم في سياق بيان مـا أعـده الله مـن النعيم والمغفـرة والرضوان لمن جمع بين صدق العقيدة وإحسان العمل ، وذلك دفعًا لإيهام التقصير في الطاعات ، والاكتفاء بالنوايا والتصديق بالغيبيات . وقد دار حول هذا العطف جدل طويل بين الفرق الإسلامية ، واختلفوا فيما إذا كان العمل الصالح داخلاً في مسمى الإيمان أو خارجًا عنه . وترتب على ذلك خلاف في اشتراط العمل الصالح لدخول الجنة وعدم التخليد في النار . وقد ذكر ابن تيمية في كتابه الإيمان أن « عطف الشيء في القرآن وسائر الكلام يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي ذكر لهما ، والمغايرة على مراتب :

أعلاها : أن يكونا متباينين ، ليس أحدهما هو الآخر ولا جزءه ، ولا يعرف لزومه له كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾. **ويليه** أن يكون بينهما لزوم كقوله ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ .

---

(١) إرشاد العقل السليم ٣/٨١ .

والثالث : عطف بعض الشيء عليه ، كقوله : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ .

والرابع : عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين كقوله ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ [1] .

فمن أي أنواع العطف هذه عطف العمل الصالح على الإيمان ؟

يقول ابن تيمية : « إذا قيد الإيمان فقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح ، فإنه قد يراد به ما في القلب من الإيمان باتفاق الناس ، وهل يراد به أيضًا المعطوف عليه ، ويكون من باب عطف الخاص على العام ، أو لا يكون حين الاقتران داخلاً في مسماه ، بل يكون لازمًا له على مذهب أهل السنة ، أو لا يكون بعضًا ولا لازمًا؟ هذا فيه ثلاثة أقوال » [2] .

وقد وضح هذا الخلاف المذهبي بين الزمخشري والبيضاوي في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ (يونس:٩) .

قال الزمخشري : « فإن قلت : فلقد دلت هذه الآية على أن الإيمان الذي يستحق به العبد الهداية والتوفيق والنور يوم القيامة هو إيمان مقيد ، وهو الإيمان المقرون بالعمل الصالح ، والإيمان الذي لم يقرن بالعمل الصالح فصاحبه لا توفيق له ولا نور ، قلت : الأمر كذلك . ألا ترى كيف أوقع الصلة مجموعًا فيها بين الإيمان والعمل ، كأنه قال إن الذين جمعوا بين الإيمان والعمل الصالح ، ثم قال بإيمانهم ، أي بإيمانهم هذا المضموم إليه العمل الصالح ، وهو بين واضح لا شبهة فيه » [3] . فالزمخشري يذهب إلى أن العمل الصالح داخل في مسمى الإيمان ذكر أو لم يذكر ، بدلالة قوله « أي بإيمانهم هذا المضموم إليه العمل الصالح » ، وهو يتمشى مع مذهب المعتزلة القائل بتخليد من لم يعمل في النار .

---

(١) الإيمان « بتصرف » ، ص ١٤٧ وما بعدها . (٢) المصدر السابق ص ١٣٨ .
(٣) الكشاف ٢/٢٢٦ .

أما البيضاوي فقد أخرج العمل الصالح من الإيمان ، وجعله تتمة وليس جزءًا ولا شرطًا . يقول البيضاوي : « ومفهوم الترتيب وإن دل على أن سبب الهداية هو الإيمان والعمل الصالح ، لكن دل منطوق قوله ﴿ بِإِيمَٰنِهِمْ ﴾ على استقلال الإيمان بالسببية ، وأن العمل الصالح كالتتمة والرديف له » [1] .

والحق أن جعل العمل الصالح تتمة ، وليس شرطًا ولا جزءًا في الهداية المؤدية إلى الجنة مما لا أستريح إليه ، خاصة أن القرآن الكريم في كل موطن جعل الإيمان سببًا لدخول الجنة أو الحصول على رضا الله ومغفرته قرن فيه الإيمان بالعمل الصالح ، دفعًا لإيهام أن يكون الإيمان المجرد منه يؤدي بصاحبه إلى هذه المغفرة والرضوان ، مما يدفع إلى التقصير في الطاعات وإهمال العمل ، اتكالاً على التصديق القلبي ، فإن حسن الظن بالله لا يغني عن حسن العمل ، وليس معنى ذلك أن نوافق المعتزلة على رأيهم في تخليد أصحاب الكبائر في النار ، ولكنا نقول إن رضوان الله ومغفرته ودخول الجنة بلا سابق عذاب ، لا يستحقه إلا من قرن الإيمان بالعمل الصالح ، كما نبهت إليه الآيات ، من مثل قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (المائدة:٩) وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ (البينة:٧، ٨) .

وقد دأب الرازي في تفسيره على جعل العمل الصالح مغايراً لمفهوم الإيمان ، غير داخل فيه ، معتمدًا على أن العطف يقتضي المغايرة ، ولا تتم هذه المغايرة إلا بأن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، وهي أعلى درجات التغاير التي أشار إليها ابن تيمية ، وكأنه يرفض إيهام المغايرة بعطف الخاص على العام ؛ لأنه نوع من التكرير ، فإذا ووجه بوروده في القرآن الكريم اشترط أن يكون الخاص أشرف أنواع المعطوف عليه .

---

(١) أنوار التنزيل ١/٤٤٠ ، ٤٤١ .

ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (البقرة:٢٧٧) . يقول : «احتج من قال بأن العمل الصالح خارج عن مسمى الإيمان بهذه الآية فإنه قال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ فعطف عمل الصالحات على الإيمان ، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه ، ومن الناس من أجاب عنه : أليس إنه قال في هذه الآية ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ مع أنه لا نزاع أن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة داخلان تحت ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ فكذا فيما ذكرتم ، وأيضًا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾» [1] .

ويبدو أن جواب القائلين بعطف الخاص على العام هنا ، واستشهادهم بما استشهدوا به لم يقنع الرازي ، ولا من احتج لهم بالمغايرة ، حيث عاد في سورة العصر فقال عند قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ (العصر:٣) : «احتج من قال العمل غير داخل في مسمى الإيمان بأن الله تعالى عطف عمل الصالحات على الإيمان ، ولو كان عمل الصالحات داخلاً في مسمى الإيمان لكان ذلك تكريرًا ، ولا يمكن أن يقال : هذا التكرير واقع في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ لأنا نقول : هناك إنما حسن ، لأن إعادته تدل على كونه أشرف أنواع ذلك الكلى ، وعمل الصالحات ليس أشرف أنواع الأمور المسماة بالإيمان ، فبطل هذا التأويل» [2] .

فقد وقع الرازي أسير ما قاله البلاغيون والنحاة ، من أن هذا العطف يفيد التنبيه على فضل المعطوف ، وكأنه لا يصح هذا العطف إلا إذا كان المعطوف أشرف أنواع المعطوف عليه ، وعليه دارت أحاديثهم وأمثلتهم .

---

(١) مفاتيح الغيب ٢/٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٢) المصدر السابق ٨/٤٧٨ .

ولم يعجب بنت الشاطئ ما قاله الرازي ، فقالت : «ونتدبر القرآن الكريم فيهدينا استقراء آياته المحكمات ـ على ما قدمنا ـ إلى أنه كثيراً ما يعطف العمل الصالح على الإيمان ، فلا يكون هذا تكريراً للتأكيد ، بقدر ما هو إيذان بأن الإيمان يقترن بالعمل الصالح ، فعمل الصالحات في آية العصر إذا عده بعضهم داخلاً في الإيمان وآية الروم[1] تؤنس إليه ، فليس العطف تكريراً لمجرد التأكيد وهو مألوف في العربية ، وإنما يكون فيه تنبيه إلى قيمة عمل الصالحات وموضعها من الإيمان ، فكأنه من التخصيص بعد التعميم»[2]. ونكتة العطف هنا ليست لأن المعطوف أعظم وأشرف أنواع المعطوف عليه ، بل لدفع إيهام أن يكون مجرد التصديق كافيًا في النجاة ، فيهمل العمل الصالح اتكالاً على حسن الظن بالله ، ومن ثَمَّ جاء عطفه في كل ما يؤدي إلى الفوز بالنعيم والحصول على رضا الله ومغفرته ، وترك التقييد به ، حيث لا يقصد إلى ترتب الجزاء عليه في موطن المقابلة بين الكفر والإيمان ، إذ الغرض إلى تصحيح العقائد ، والدلالة على أصول الإيمان ونعوت الكفر ، كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ (النساء:١٣٦) ، وقوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ (التغابن:٢) ، وقوله : ﴿ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ﴾ (البقرة:٢٥٣) .

٣- التنبيه على كمال العناية بالمعطوف :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النور:١) .

---

(١) تقصد قوله تعالى : ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ﴾ (الروم:٤٤) ؛ لأن العمل الصالح ذكر في مقابلة الكفر فدل على أنه قصد به الإيمان .

(٢) التفسير البياني ٨٧/٢ ، ٨٨ .

فقد تضمنت سورة «النور» أحكامًا ذات خطر عظيم في حياة المجتمعات الإسلامية ، وحمايتها من الرذيلة واختلاط الأنساب ، وضياع معالم شخصيتها ، وذلك بتطهير النفوس من جرائم الزنا ، وما يترتب عليها من الفساد والشرور ، وصيانة العقول والقلوب من مجرد التفكير فيه بمنع مقدماته ووسائله ، وحماية الأعراض من الاتهامات الطائشة التي لا تبتغي إلا شيوع الفاحشة في هذا المجتمع ، وتدنيس شرف الأطهار فيه ، لذلك كان تخصيص إنزال هذه الآيات التي تضمنت هذه الشرائع والحدود بعد الإخبار بنزول السورة جميعها تنبيهًا على كمال العناية بما تتضمنه هذه الآية من الأحكام ، وليس ذلك تفضيلاً لها على غيرها من أجزاء هذه السورة . يقول الألوسي : «﴿ وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ﴾ أي في هذه السورة ﴿ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ﴾ ، يحتمل أن يراد بها الآيات التي نيطت بها الأحكام المفروضة ، وأمر الظرفية عليه ظاهر، ومعنى كونها بيّنات : ووضوح دلالتها على أحكامها ، لا على معانيها مطلقًا ، لأنها أسوة لأكثر الآيات في ذلك ، وتكرير (أنزلنا) مع استلزام إنزال السورة إنزالها إبراز كمال العناية بشأنها»[1].

ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ (النجم:٢) ، فإن الضلال أعم من الغي ، باعتبار أن الغي جهل مصحوب بفاسد الاعتقاد ، فلم يكتف بنفي الضلال ، لكمال العناية بالاعتقاد الذي هو مدار الثواب والعقاب ، إذ قد يعذر من يضل لجهله ، أما أن يكون هذا الضلال قائمًا على اعتقاد فاسد فذلك أقبح أنواع الضلال ، وأبعده عن الاهتداء . يقول الشهاب الخفاجي : «قوله (وما اعتقد باطلاً) ، لأن الغي الجهل مع اعتقاد فاسد ، وهو خلاف الرشد ، فيكون على هذا عطفه على قوله ﴿ مَا ضَلَّ ﴾ من عطف الخاص على العام ، اعتناء بالاعتقاد وإشارة إلى أنه المدار»[2] .

---

(١) روح المعاني ١٨/٧٥ .

(٢) حاشية الشهاب ٨/١٠٩ .

ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ (الفلق:١-٥).

فقد خص بعض الشرور بعد الاستعاذة من جميعها ، لأنها من خفايا الأمور التي لا يستطيع الإنسان تجنبها إلا بحماية من الله ، فنص عليها لكمال العناية بها . قال أبو السعود : « ﴿ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ ﴾ تخصيص لبعض الشرور بالذكر مع اندراجه فيما قبله ، لزيادة مساس الحاجة إلى الاستعاذة ، ولأن تعيين المستعاذ منه أدل على الاعتناء بالاستعاذة ، وأدعى إلى الإعاذة » [1] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ (الأنعام:٣) ، فما يكسبه الإنسان بقلبه أو جوارحه سراً وعلانيةً داخل في عموم قوله تعالى ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ ، ولكنه خص بالذكر اعتناء به ، لأنه مدار المحاسبة والجزاء ، وعليه الثواب والعقاب . قال الألوسي : « ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ أي ما تفعلونه لجلب نفع أو دفع ضر من الأعمال المكتسبة بالقلوب والجوارح سراً وعلانية ، وتخصيص ذلك بالذكر مع اندراجه فيما تقدم على تقدير تعميم السر والجهر ، لإظهار كمال الاعتناء به ، لأنه مدار فلك الجزاء » [2] .

٤- التنبيه على أن المعطوف أدخل في تحقيق الغرض :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ (النور:٣٧) .

فالبيع نوع من التجارة ، إذ التجارة بيع وشراء ، وأفرد البيع بالذكر ؛ لأنه أدخل في تحقيق الغرض من كمال المدح ، حيث إن البيع أشد إغراء ، وأدعى للإلهاء ، بحكم أنه ربح عاجل ، بخلاف الشراء فهو ربح مؤجل ، والنفس مولعة

---

(١) إرشاد العقل السليم ٩/٢١٤ .

(٢) روح المعاني ٧/٩١ .

بحب العاجل ، فإذا انتفى الإلهاء بالبيع كان ذلك أدل على كمال المدح لهؤلاء الرجال ، وهذا ما أبان عنه جار الله الزمخشري حيث قال : «التجارة صناعة التاجر ، وهو الذي يبيع ويشتري للربح ، فإما أن يريد : لا يشغلهم نوع من هذه الصناعة ، ثم خص البيع لأنه في الإلهاء أدخل ، من قبل أن التاجر إذا اتجهت له بيعة رابحة ، وهي طلبته الكلية من صناعته ألهته ما لا يلهيه شراء شيء يتوقع فيه الربح في الوقت الثاني ، لأن هذا يقين وذاك مظنون ، وإما أن يسمى الشراء تجارة إطلاقًا لاسم الجنس على النوع» [1] .

فالوجه الأول ، وهو الذي نرجحه ، من عطف الخاص على العام ، أما على الوجه الثاني فهو من عطف المتباينين ، ولعل الزمخشري يميل إلى الوجه الأول حيث بدأ به وبسط الحديث فيه ، ونحن معه ، لما فيه من بلاغة إيهام المغايرة في مجال الإشادة بعظيم الصفات .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾ (النور: ٤١) .

فعلى اعتبار التسبيح لله من جميع الكائنات في أرض الله وسمائه ، و«من» لتغليب العقلاء ، كما نطقت به الآيات الأخرى من مثل قوله ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ ﴾ (الإسراء: ٤٤) ، وقوله : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (الحشر: ١) ، وهو الذي سار عليه كثير من المفسرين ، فتكون (الطير) حينئذ معطوفة عطف الخاص على العام ، وليس ذلك لأنها أعظم أنواع المسبحين ، وإنما لأنها أدل على كمال القدرة ، وأدخل في تحقيق ما يتوخاه النظم الكريم من إبراز هيمنته على خلقه ، ولفت النظر إلى بديع صنعه . يقول أبو السعود : «﴿ وَٱلطَّيْرُ ﴾ بالرفع عطفًا على ﴿ مَن ﴾ وتخصيصها بالذكر مع اندراجها في جملة ما في الأرض ، لعدم استقرار قرارها فيها ، واستقلالها بصنع بارع ، وإنشاء رائع قصد بيان تسبيحها من تلك الجهة ، لوضوح إنبائها على

---

(١) الكشاف ٣/٦٨ ، ٦٩ .

كمال قدرة صانعها ، ولطف تدبير مبدعها ، حسبما يعرب عنه التقييد بقوله تعالى ﴿ صَنَّفَتٍ ﴾» [1] .

٥- ذكر الخاص للتعريض :

قال تعالى ، إجابة لدعاء موسى ربه المغفرة والرحمة لقومه وحسنة الدنيا والآخرة : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ (الأعراف:١٥٦) ، فلا شك أن التقوى تشمل إيتاء الزكاة ، لأنها فعل كل مأمور به وترك كل منهي عنه ، أي فعل الطاعات واجتناب المعاصي ، والزكاة أحد أبواب الطاعات ، ولا يقال إن الزكاة أفضل أنواع الطاعة ، لأن الصلاة مما أجمع على أنها أفضل أنواع العبادات ، فتخصيص الزكاة بالذكر فيه تعريض ببني إسرائيل الذين اشتهروا بين الأمم بحب المال والحرص عليه ، فكانت الزكاة أمرًا شاقًا على نفوسهم التي تعودت الإمساك ، وفُطرت على الشح ، وهو ما صرح به الجمل فيما نقله عن الكرخي : «خصها لأنها كانت أشق عليهم» [2] . وقال الألوسي : «وتخصيص إيتاء الزكاة بالذكر مع اقتضاء التقوى له للتعريض بقوم موسى عليه السلام ، لأن ذلك كان شاقًا عليهم لمزيد حبهم للدنيا» [3] .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ ﴾ (الحج:١٨) .

قال أبو السعود : «والمراد بالسجود هو الانقياد التام لتدبيره تعالى بطريق الاستعارة المبنية على تشبيهه بأكمل أفعال المكلف في باب الطاعة ، إيذانًا بكونه في أقصى مراتب التسخر والتذلل ، لا سجود الطاعة الخاصة بالعقلاء ، سواء جعلت كلمة ﴿ مَنْ ﴾ عامة لغيرهم أيضًا ، وهو الأنسب بالمقام ، لإفادته شمول الحكم لكل ما فيهما بطريق القرار فيهما أو بطريق الجزئية منهما ،

---

(١) إرشاد العقل السليم ١٨٣/٦ .
(٢) الفتوحات الإلهية ١٩٧/٢ .
(٣) روح المعاني ٧٦/٩ .

فيكون قوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ ﴾ إفرادًا لها بالذكر ، لشهـرتها واستبعاد ذلك منها عادة ، أو جعلت خاصة بالعقلاء ؛ لعدم شمول سجود الطاعة لكلهم» [1] .

ونحن نتفق مع أبي السعود في جعل ﴿ مَنْ ﴾ عـامـة للعقـلاء وغـيـرهـم ، لأنـه الأنسب للمقام ، والأدل على شمول الانقياد لجميع المخلوقات ، ولكننا لا نستريح إلى علة تخصيص الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالاشتهار واستبعاد السجود منها ، فليس الشجر أكثر شهرة من البحر ، ولا الدواب من الطير ، وكما يستبعد السجود عادة من الجبال يستبعد أيضًا من الوديان .

وخير ما أطمئن إليه هو ما نقله الجمل من أن التخصيص للتعريض بمن كانوا يسجدون لهذه المخلوقات ، وكأن الله ينعي على هذه العقول والجباه التي آثرت السجود لمن هو مذلل مسخر لا يتأبى على عبادة ربه . يقول الجمل : «وقوله ﴿ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ ﴾ عطف خاص على قوله ﴿ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ونص عليها لما ورد أن بعضهم كان يعبدها ، وقوله والجبال عطف خاص على من في الأرض ، ونص عليها لما ورد أن بعضهم كان يعبدها أي الجبال ، أي يعبد ما أخذ منها ، وهو الأصنام ، وكذا يقال في قوله ﴿ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ ﴾ [2] .

٦- ذكر الخاص للتعظيم :

هذا هو الغرض الذي جعله النحاة والبلاغيون نكتة العطف ، وشرطًا في صحته ، وكأنهم يرفضون أن تقع الواو الدالة على المغايرة بين الخاص والعام إلا إذا تميز الخاص بالفضل عما سواه حتى يصير بإيهام المغايرة كأنه جنس آخر . يقول الزجاج في قوله تعالى : ﴿ حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ (البقرة:٢٣٨) .

---

(١) إرشاد العقل السليم ٦/١٠٠ .

(٢) الفتوحات الإلهية ٣/١٥٨ .

«والله قد أمر بالمحافظة على جميع الصلوات ، إلا أن هذه الواو إذا جاءت مخصصة فهي دالة على الفضل للذي تخصصه» [1] .

ويقول الشهاب في عطف الملائكة من قوله تعالى : «﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ (النحل:٤٩) من عطف الخاص على العام ، لادعاء أنه لكونه أكمل الأفراد صار جنسًا آخر ، وهذا وجه إفادته التعظيم» [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ (المجادلة:١١) ، يقول الألوسي : «وعطف الذين أوتوا العلم على ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ من عطف الخاص على العام تعظيمًا لهم كأنهم جنس آخر ، ولذا أعيد الموصول في النظم الكريم» [3] . وفي قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾ (محمد:٢) ، قال الزمخشري : «وقوله ﴿ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﴾ اختصاص بالإيمان بالمنزل على رسول الله ﷺ من بين ما يجب به الإيمان تعظيمًا لشأنه ، وتعليمًا لأنه لا يصح الإيمان ولا يتم إلا به» [4]. وهذا الغرض لا تحصى أمثلته ، كثيرة في القرآن الكريم ، كقوله تعالى ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ (المعارج:٤) ، وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (نوح:٢٣) ، خص الآلهة المذكورة بأسمائها لأنها كانت أكبر أصنامهم وأعظمها عندهم [5] وغير ذلك وهو كثير . وقد حاول المفسرون ورجالات البلاغة إرجاع كل أمثلة عطف الخاص على العام إلى هذا الغرض وحده ، وتكلفوا في ذلك ، حتى إنهم رفضوا كل عطف لا يتميز فيه الخاص بالفضل عن العام ، كما رأينا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٦/١ .
(٢) حاشية الشهاب ٣٣٧/٥ .
(٣) روح المعاني ٢٩/٢٨ .
(٤) الكشاف ٥٣٠/٣ .
(٥) انظر إرشاد العقل السليم ٤٠/٩ .

رفض الرازي القول بعطف الخاص على العام في قوله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ لعدم فضل العمل الصالح ، وكما صرح السعد في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ ﴾ حيث قال : (ولم يعد الهدي في الشعائر مع ورود النص بذلك نظرًا إلى عطفها عليها ، ولم يجعله من قبيل (وملائكته ... وجبريل) لعدم فضلها على سائرها»[1] ، وهذا تكلف دفع إليه الالتزام بحصر نكتة هذا العطف في التميز بالفضل ، مع أن إيهام المغايرة هذا يمكن تحقق بلاغته في أغراض عديدة ، كما أفصح عنها نظم القرآن الكريم .

٧- عطف الخاص للمبالغة :

من ذلك قوله تعالى في ذم اليهود : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ (البقرة:٩٦) ، فالمشركون بعض الناس ، وفي عطفهم على ما يعمهم مبالغة في ذم اليهود ، وهم أهل كتاب ، بشدة الحرص على الحياة حتى زادوا في حرصهم على من لا يؤمن بالله ولا يقر ببعث من المشركين ، الذين هم أولى بالحرص على حياة لا يؤمنون بسواها ، فكان في ذكر هذا الخاص مبالغة في الذم والتوبيخ . يقول البيضاوي : «﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ محمول على المعنى ، فكأنه قال : أحرص من الناس على الحياة ومن الذين أشركوا ، وإفرادهم بالذكر للمبالغة ، فإن حرصهم شديد ، إذ لم يعرفوا إلا الحياة العاجلة ، والزيادة في التوبيخ والتقريع فإنهم لما زاد حرصهم وهم مُقرُّون بالجزاء على حرص المنكرين دل ذلك على علمهم بأنهم صائرون إلى النار»[2] .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة:١٦٩) .

---

(١) حاشية السعد على الكشاف ١٩٤/٢ . (٢) أنوار التنزيل ٧١/١ الحلبي .

يقول عبد الحكيم في حاشيته : «فقوله ﴿ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ من عطف الخاص على العام ، لاشتماله على أكبر الكبائر من الشرك والافتراء على الله تعالى» [1] .

ففي تخصيص الافتراء على الله من بين ما يأمر به الشيطان من السوء والفحشاء ، مبالغة في تحذير المؤمنين من اتباع خطوات الشيطان الذي يقود من يتبعه إلى هلاك النفس بعذاب الله ، بإيقاعها في معصية الله تعالى ، حتى يصل بها إلى الشرك بالله والافتراء عليه .

هل يشترط في عطف الخاص اندراجه في العام ؟

يُفهم من كلام البلاغيين أن عطف الخاص على العام يقتضي أن يكون المعطوف داخلاً في حكم المعطوف عليه ليتأتى بذلك إيهام المغايرة ، والعناية بالمعطوف عن طريق إعادة ذكره بعد وقوع الحكم عليه في عموم المعطوف عليه ، ومن ثَمَّ اعتُرض على الزمخشري حين جعل من عطف الخاص على العام عطف ﴿ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾ على ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ في قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ (يوسف:٤).

قال الزمخشري : «فإن قلت : لم أخَّر الشمس والقمر ؟ قلت أخرهما ليعطفهما على الكواكب على طريقة الاختصاص بيانًا لفضلهما ، واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع ، كما أخر جبريل وميكائيل عن الملائكة ، ثم عطفهما عليها لذلك» [2] .

قال العصام : «ويستفاد من الكشاف في تفسير قوله : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ ، أن الخاص المذكور بعده

---

(١) حاشية عبد الحكيم على البيضاوي ص ٣٤٥ .

(٢) الكشاف ٣٠٢/٢ .

لا يجب أن يكون مندرجًا تحته بحكمه ، بل لو ميز عن العام ، وأخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم» [1] .

وليس الأمر محتاجًا إلى كبير جهد في فهم ما قصده الزمخشري بالخاص والعام في الآية ، إذ إن جار الله كان منصرفًا إلى البحث عن نكتة العطف وسر المغايرة الذي يلازم الواو ، فرأى في الآية تحقق بلاغة عطف الخاص على العام ، من حيث إيهام خروج الشمس والقمر من جنس الكواكب ، مما يحقق غرض التلويح بفضلهما وتميزهما عن سائر الكواكب ، وهو أمر تعارف عليه الناس وأقروا به ، ومن حيث وقوعهما متأخرين ، كما هو الشأن في ذكر الخاص بعد العام ترقيًا من الأدنى إلى الأعلى ، فكون الشمس والقمر إذن من جنس الكواكب مما لا شك فيه ، ولولا إيثار نكتة العطف من التعظيم للمعطوف بإيهام المغايرة ، والإلماح إلى عظم منزلة الأبوين المتمثلين في الشمس والقمر لجاء النظم بإدماجهما في عداد الكواكب ، فيقال مثلاً : رأيت ثلاثة عشر كوكبًا .

فإذا قيل : لماذا لم يجر النظم الكريم على طريقة إدراج الخاص في العام أولاً وإفراده ثانيًا ؟ فالجواب أن القصد إلى العدد يحول دون ذلك ، إذ لو قيل ثلاثة عشر كوكبًا والشمس والقمر لفهم من ذلك أن مجموع الساجدين خمسة عشر لا ثلاثة عشر .

هذا إلى جانب نكتة أخرى هي المبالغة في التغاير ، حتى لكأنهما جنسان منفصلان وليس بينهما تفاضل بل بينهما كامل التباين ، وهو يفوت أيضًا لو دخل الشمس والقمر في عداد الكواكب . وإلى هذه النكات جميعها أشار صاحب الكشف رحمه الله حيث يقول : «قوله (كما أخر جبريل وميكائيل) قيل : وفيه نظر . وأظنه من التقريب ، لأن أحد عشر كوكبًا لا يتناول الشمس والقمر بخلاف الملائكة ، فإنها تتناول جبريل وميكائيل ، والجواب أن التناول

---

(١) الأطول ٢/٤٣ .

غير لازم ، لأن إفادة المبالغة هنالك من حيث إن ظاهر العطف المغايرة ، فكان فيه تنبيه على أنهما من جنس أشرف ، وههنا أيضًا كان يمكنه أن يقول ثلاثة عشر كوكبًا ، فلما عطف دل على فرط اختصاص واهتمام بشأنهما لزيادة الفائدة ، والتشبيه باعتبار التأخير وإخراجهما من جنس الكواكب وجعلهما مغايرين بالعطف ، وسره أن زيادة الفائدة في قانون البلاغة حيث يكون عدول عن مقتضى الظاهر ، وما نحن فيه كذلك كما في المستشهد ، وإن كان الوجه مختلفًا ، وهذه النكتة نبه عليها جار الله في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ بالرفع ، فتذكّر .

وفي بعض الحواشي تخصيصهما بالذكر وعدم الإدراج في عموم الكواكب لاختصاصهما وتأخيرهما ؛ لأن سجودهما أبلغ وأعلى كعبًا ، فهو من باب (لا يعرفه فلان ولا أهل بلده) ، وقال سلمه الله ما خلاصته أنه رشح معنى الاختصاص بالمبالغة في التغاير ، كأنهما جنسان لا فاضل بينهما ولا مفضول ، وهذا أيضًا حسن . وإنما لم يرد على أسلوب ما في البقرة بأن يقال : (إني رأيت الكواكب والشمس والقمر) لأن ذكر العدد أم المقصود ، وفي ذكره فوائد لأن المقصود الأصلي أن يعرف تطابق المنام ومن في شأنهم المنام»[1].

الفرق بين عطف الخاص على العام وعطف المفصل على المجمل :

يفترق التفصيل بعد الإجمال عن ذكر الخاص بعد العام ، من حيث إن الأول يذكر بتمامه مجملاً ، ثم يعاد ذكره بتمامه أيضًا على وجه التفصيل ، وذلك ليرى السامع المعنى في صورتين مختلفتين : إحداهما مجملة ، والأخرى مفصلة ، وبذلك يتمكن المعنى في نفسه غاية التمكن ، مع ما فيه من لذة التشويق ، حيث يرد عليه المعنى مبهمًا ثم يعاد عليه مفصلاً ، وهذا ما سماه البلاغيون الإيضاح بعد الإبهام ، وهو إحدى صور الإطناب ، وإن لم يذكروا له مثالاً جاء فيه على صيغة العطف ، وذلك تمشيًا مع قاعدتهم في الوصل الذاتي

---

(١) الكشف ١/١٠٧٨ ، ١٠٧٩ .

الذي سمى «كمال الاتصال» ، لأن التفصيل بيان للمفصل ، والبيان لا يعطف على المبين ، ولعل الزمخشري التفت إلى ذلك ، حين قال بعطف الخاص على العام ، ولم يقل من عطف المفصل على المجمل في قوله تعالى : ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (آل عمران:١٠٤) . يقول الزمخشري : «فإن قلت : كيف قيل ﴿ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ ؟ قلت : الدعاء إلى الخير عام في التكاليف من الأفعال والتروك ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاص ، فجيء بالعام ثم عطف عليه الخاص إيذانًا بفضله ، كقوله ﴿ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾» [1] .

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما كل الخير لا بعض أفراده ، فهو من قبيل عطف المفصل على المجمل لا من عطف الخاص على العام ، وهو ما تنبه إليه صاحب الإنصاف ، حيث قال : «عطف الخاص على العام يؤذن بمزيد اعتناء بالخاص لا محالة إذا اقتصر على بعض متناولات العام ، كقوله ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ ، وكقوله ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ، وكقوله ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ ، وشبه ذلك ؛ لأن الاقتصار على تخصيص ما يفرد بالذكر يفيده تمييزًا عن غيره من بقية المتناولات ، وأما هذه الآية فقد ذكر بعد العام فيها جميع ما يتناوله ، إذ الخير المدعو إليه إما فعل مأمور أو ترك نهي ، لا يعدو واحدًا من هذين ، حتى يكون تخصيصها يميزها عن بقية المتناولات ، فالأولى في ذلك أن يقال : فائدة هذا التخصيص ذكر الدعاء إلى الخير عامًا ثم مفصلاً ، وفي تنبيه أن الذكر على وجهين ما لا يخفى من العناية» [2] .

وهو أيضًا ما صرح به الشهاب ، حيث قال : «فالأولى أن يقال إنه ذكر الدعاء إلى الخير عامًا ثم مفصلاً ، لمزيد العناية به ، إلا أن يثبت ما يخص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ببعض أنواع الخير ، ولا أراه ثابتًا» [3] .

---

(١) الكشاف ١/٤٥٣ .

(٢) الإنصاف ١/٤٥٣ .

(٣) حاشية الشهاب ٣/٥٣ .

ثانيًا : عطف العام على الخاص :

يقول الزركشي : «وهذا أنكر بعض الناس وجوده ، وليس بصحيح ، والفائدة في هذا القسم واضحة ، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان[1] هنا أيضًا، ومنه قوله ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ (الأنعام:١٦٢) ، والنسك : العبادة ، فهو أعم من الصلاة ، وقوله ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (التوبة:٧٨)» [2] . ولم يذكر البلاغيون هذا النوع من العطف في باب الإطناب ، كما ذكروا عطف الخاص على العام مع أنه صورة من صور الإطناب ، ولا يمكن أن يفهم من كلامهم في عطف الخاص على العام أنه هو هو باختلاف التقديم والتأخير ، لأن عبارة الخطيب القزويني في الإيضاح والتلخيص: (ذكر الخاص بعد العام)، وفيه نص على التأخير . وهو صريح قول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ : «فإن قلت : لم أخر الشمس والقمر ؟ قلت : أخرهما ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص» [3] ، فلو كان التقديم والتأخير سواء في إفادة الاختصاص لما كان لتساؤله موضع . ولعل البلاغيين أخرجوه من باب الإطناب،لأنهم وجدوا في عطف العام زيادة بالتعميم تخرجه عن إيهام التكرار، بخلاف عطف الخاص ، لأنه مذكور في العام قبله ، فتخصيصه من باب تثنيته بالذكر ، فاحتاج إلى بيان نكتة تكراره .

ولكن إذا صح هذا الاستنتاج في تعليل إخراجه من باب الإطناب ، فهل هذا يمنع من أن الخاص قبله تكرر ذكره بدخوله في العام بعده ؟ أفلا يكون ذلك إطنابًا ؟

---

(١) يقصد ما ذكره في عطف الخاص على العام ، وهو قوله : (وحكى قولين في العام المذكور : هل يتناول الخاص المعطوف عليه أو لا يتناوله) ٤٦٥/٢ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤٧١/٢ .

(٣) الكشاف ٣٠٢/٢ .

اختلفت نظرة المفسرين فيما سكت عنه البلاغيون ـ فعده الشهاب من باب التتميم ، وهو على أية حال صورة من صور الإطناب . ففي قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ (آل عمران:٣،٤) ، قال البيضاوي : « ﴿ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ يريد به جنس الكتب الإلهية ، فإنها فارقة بين الحق والباطل ، ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليعم ما عداها » ، فقال الشهاب تعليقًا على ذلك : « وعلى هذا فهو من ذكر العام بعد الخاص للتتميم ، ولكونه بوصف آخر لا تكرار فيه » [1] ، أما الجمل فقد جعل النكتة هي التنبيه على شرف المذكور أولا ، وكأنه لا فرق عنده بين أن يتقدم الخاص أو يتأخر في الغرض من العطف ، فهو يقول في الآية السابقة : « فكأنه قال : وأنزل سائر ما يفرق بين الحق والباطل فيكون من عطف العام على الخاص ، حيث ذكر أولاً الكتب الثلاثة ثم عمم الكتب كلها ليختص المذكور أولاً بمزيد شرف » [2] .

وهذا الاختلاف بين الشهاب والجمل في نكتة العطف ، من حيث جعل الأول الغرض هو الإحاطة والشمول ، وجعل الثاني الغرض هو التنبيه على فضل المذكور أولاً . هذا الاختلاف راجع إلى أن الشهاب نظر إلى الغرض من عطف العام بعد ذكر الخاص ، والجمل نظر إلى سر ذكر الخاص أولاً ، مع أنه كان يمكن الاستغناء عنه بذكر العام .

والذي أراه أن ذكر الخاص ، ثم عطف العام عليه ، لا يكون الغرض منه التنبيه على فضل الخاص ، ولو كان هذا هو الغرض لاكتفى بذكره وترك ذكر العام تنبيهًا على أن ما سواه لا يعتد بذكره ، وهذا أبلغ في التفضيل وبيان إنافته عما سواه ، بخلاف ما إذا ذكر العام أولاً ، ثم ذكر الخاص بعده ، فهذا دليل على أنه يتميز عن سائر أفراد العام بمزية اقتضت النص عليه خصوصًا ، بعد

---

(١) حاشية الشهاب ٣/٤ .

(٢) الفتوحات الإلهية ١/٢٤١ .

أن ذُكر في جملة أفراده ، فإذا ذكر الخاص أولاً فلا يكون لإفادة هـذا المعنـى ، بل ربما يكون ذكر العام استدراكًا على ما يوحي به الإفراد من التميـز والشـرف وخصوصية في الحكم ، فيأتي العـام لـدفع هـذا الإيهـام ، فـالقول بـأن التقـديم والتأخير سواء في التنبيه على فضل الخاص مما لا يستجيب لحس هذه اللغـة ، ودقائق الفروق بين تعبيراتها .

وفيما نقله عمر الفارسي في الكشف دليل على أن التأخير في ذكـر الخـاص بعد العام ، هو الذي يتحقق به الغرض من التنبيه علـى فضـل الخـاص ، وإيهـام خروجه من جنسه ، حيث قال في سـر بلاغـة تـأخير الشـمس والقمـر مـن آيـة يوسـف : « وتأخيرهما لأن سجودهما أبلـغ وأعلى كـعبًا ، فهو مـن بـاب : لا يعرفه فلان ولا أهل بلده » [1] .

وتأمل معي قوله تعالى في وصف أولي الألباب ﴿ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴾ (الرعد:٢٠) . قال الزمخشري : « ﴿ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴾ : ولا ينقضون كل ما وثقوه على أنفسهم ، وقبلوه من الإيمان بالله وغيره من المواثيق بينهم وبين الله ، وبين العباد ، تعميم بعد تخصيص » [2] .

فأيهما أكمل في المدح وأعظم في الاتصاف به ، أن يوفوا بعهد الله وحـده أم أن يوفوا بكل ما أعطوا عليه عهودهم ومواثيقهم مع الخالق والمخلوق؟ لا شك أن كمال المدح في وصـفهم بالعـام ، وإنمـا ذكـر الخـاص أولاً تنبيهًـا علـى أن وفاءهم بالعهود راجع إلى خوفهم من الله تعالى ، ومترتب على مراقبتهم له .

ثم تأمل معي قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام:٦٣،٦٤) .

---

(١) كشف الكشاف ١٠٧٩/١ .

(٢) الكشاف ٣٥٧/٢ .

فقد عطف قوله ﴿ وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ على ما قبله عطف العام على الخاص ، فهل يقال : إن العطف غرضه التنبيه على أن إنجاء الله للداعين من كرب خاص في ظلمة بر أو بحر هو أعظم الكروب التي نجاهم الله منها ؟ أم أن الغرض من ذكر العام هو النعي على عقول المشركين الذين يتناسون فضل الله ورحمته أن أنجاهم من هذه الشدة وغيرها ؟ وكم هناك من ألطاف الله الخفية التي لا تقاس ظواهر الشدائد بها : ففي ذكر العام هنا تنبيه على ضلال المشركين ، وتوبيخ على نقضهم ما عاهدوا الله عليه ، من الشكر على النجاة ، فكم من كروب غيرها أعظم أو أقل نجاهم منها ثم لم يرعووا عن شركهم .

من هنا يتضح لنا أن ثمة فرقًا بين عطف الخاص على العام ، وعطف العام على الخاص ، في الغرض من العطف ، فالأول تتعلق نكتة العطف فيه بالخاص ، أما الثاني فإن سر العطف يتعلق فيه بالعام ، إلا أنه لا يكفي فيه أن يقال إن الغرض هو الإحاطة والشمول ، وسوف أكتفي هنا بالإشارة إلى غرضين يتبين منهما الفرق بين العطف هنا والعطف هناك .

١- دفع إيهام تميز الخاص :

يأتي المعطوف عامًا يشمل المعطوف عليه لدفع إيهام تميز الخاص بفضيلة أو شرف عما سواه من أفراد العام أو أجزاء الكل ، وهو ما نبه عليه الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ ﴾ (الرعد:١) ، فإن الإشارة بـ ﴿ تِلْكَ ﴾ تعظيم لآيات هذه السورة ، ولو أفردت هذه الآيات ولم يعطف عليها ما يفيد العموم لآيات الكتاب المنزل لأوهم ذلك تميزها عما عداها من سور القرآن الكريم ، فجاء المعطوف استدراكًا لما عسى أن يتوهم . قال الزمخشري : «والمراد بالكتاب : السورة ، أي تلك الآيات آيات السورة الكاملة العجيبة في بابها ، ثم قال : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ من القرآن كله هو ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ الذي لا مزيد عليه ، لا هذه السورة وحدها ، وفي

أسلوب هذا الكلام قول الأنمارية (هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها)، تريد : الكملة» [1] .

وعلق صاحب الكشف على ذلك بقوله : «قوله (وفي أسلوب هذا الكلام قول الأنمارية : هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها) ، أي كما أنها نفت التفاضل آخرًا بإثبات الكمال لكل واحد ، دلالة على أن كمال كل ما لا يحيط به الوصف ، وهو إجمال بعد التفصيل لهذا الغرض ، كذلك لما أثبت لهذه السورة خصوصًا الكمال استدركه بأن كل المنزل كذلك ، لا يختص به سورة دون أخرى للدلالة المذكورة» [2].

وعلى غرارها - فيما يبدو لي - قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ (الحجر:٨٧) ، إذا أريد بالسبع المثاني الفاتحة ، أو السبع الطوال ، لأنه حينئذ يكون من عطف العام على الخاص ؛ لأن في امتنان الله على رسوله بهذه السبع دليلاً على عظيم فضلها ، وربما يوهم هذا تفوقها في الفضل والكمال على غيرها من آيات الذكر الحكيم فعطف عليه العام ، وهو «القرآن» موصوفًا بالعظمة استدراكًا ونفيًا لهذا التوهم . هذا - فيما أرى - هو سر العطف ، لكن بعض المفسرين حاول تفسير نكتة العطف بما يعود بالغرض على ذكر الخاص قبله . قال الخازن فيما نقله عن الزجاج : «وإذا ثبت كون الفاتحة هي السبع المثاني دل ذلك على فضلها وشرفها ، وأنها من أفضل سور القرآن ، لأن إفرادها بالذكر في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ مع أنها جزء من أجزاء القرآن ، وإحدى سوره ، لابد وأن يكون لاختصاصها بالشرف والفضيلة» [3] .

وهو الذي سار عليه الألوسي فقال : «فهو من عطف الكل على الجزء بأن يراد بالقرآن مجموع ما بين الدفتين ، أو من عطف العام على الخاص بأن يراد

---

(١) الكشاف ٣٤٨/٢ .
(٢) كشف الكشاف ١١٣٨/١ .
(٣) لباب التأويل ١٠٢/٣ .

به المعنى المشترك بين الكل والبعض ، وفيه دلالة على امتياز الخاص حتى كأنه غيره كما في عكسه» [1] .

فهذا التعليل للعطف بما لا يفرق بين تأخر الخاص أوتقدمه مما لا نقبله لأنه يهمل الفرق بين الأسلوبين كما نبهنا إليه .

ومما عطف فيه العام على الخاص لدفع إيهام تميز الخاص وعدم التفاوت بينه وبين ما عطف عليه في المعنى الذي سيق من أجله قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (المائدة:١٧) ، فالمسيح وأمه ـ عليهما السلام ـ داخلان في المعطوف بعدهما ، وليس المقام مقام تفضيل ، بل المراد التأكيد على عجزهما ، فما سر عطف العام عليهما ؟

يقول الزمخشري : «وأراد بعطف (من في الأرض) على المسيح وأمه أنهما من جنسهم لا تفاوت بينهما وبينهم في البشرية» [2] .

وهذا هو ما يحقق الغرض في الرد على شُبَه النصارى الذين لا يقرون بأن عيسى في خلقه وتركيبه وحياته ومماته كسائر البشر ، يجري عليه ما يجري عليهم . يقول الرازي : «وقوله ﴿ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ يعني أن عيسى مشاكل لمن في الأرض في الصورة والخلقة والجسمية والتركيب ، وتغيير الصفات والأحوال ، فلما سلمتم كونه تعالى خالقًا للكل وجب أيضًا أن يكون خالقًا لعيسى» [3] . ويرى أبو السعود في ذلك العطف زيادة تبكيت للنصارى ، وإدراج أمه لزيادة تأكيد عجز المسيح : «ولعل نظمها في سلك من فرض إرادة إهلاكهم مع تحقق هلاكها قبل ذلك لتأكيد التبكيت وزيادة تقرير مضمون الكلام» [4] .

---

(١) روح المعاني ٧٩/١٤ .
(٢) الكشاف ٦٠١/١ ، ٦٠٢ .
(٣) مفاتيح الغيب ٣٨٣/٣ .
(٤) إرشاد العقل السليم ٢٠/٣ .

ومما جاء على سبيل الترقي من الخاص إلى العام الانتقال من الاستدلال بالجزئي إلى الكلي نموًا بالفكر ، بدءًا بالأقرب المشاهد ، وذهابًا إلى الأبعد الخفي ، لينتقل الذهن من إدراك الجزئي المشاهد إلى الكلي الغائب ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾ (يونس: ٣١) .

فقد بدأت الآية بتوجيه النظر إلى آثار قدرة الله ورحمته فيما بين يدي الإنسان من الرزق ، ثم تطور به إلى ما هو أرقى في التأمل برصد أسرار الخلق والإبداع فيما هو ملموس الأثر من السمع والبصر ، ثم إلى ما هو أخفى من أسرار النشأة ، كإخراج الحي من الميت وإخراج الميت من الحي ، فإذا ما وصل إلى هذا الحد من التمثل والوعي كان أجدر بإلقاء الحكم الكلي عليه ، وهو ما أشار إليه أبو حيان بقوله : « ﴿ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾ شامل لما تقدم من الأشياء الأربعة المذكورة ولغيرها ، والأمور التي يدبرها تعالى لا نهاية لها ، فلذلك جاء الأمر الكلي بعد تفصيل بعض الأمور ، واعترافهم بأن الرازق والمالك والمخرج والمدبر هو الله ، أي لا يمكنهم إنكاره» [1] .

ومما جاء على سبيل الترقي من الخاص إلى العام للتدرج في كمال النفس بالإيمان والطاعة قوله تعالى : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ (الأحزاب: ٣٢، ٣٣) .

يقول الدكتور محمد أبو موسى : « وقوله ﴿ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ معنى عام يدخل فيه ﴿ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ ، كما يدخل فيه ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ ﴾ ، وغيره مما تقدم ، فكأنه ذكر هذه الأشياء جميعًا مرة ثانية ، وفي

---

(١) البحر المحيط ٥/١٥٤ .

هذا التكرار الخفي توكيد وتثبيت لهذه المعاني في القلوب ، وله مزية في فضل الكلام وفصاحته ، يعني أن آخر الكلام قد عاد إلى أوله ، وتصل به اتصال الكل بجزئه »[1] .

فتقرير الكلام وتثنيته ليس وحده الغرض من هذا العطف ، إذ إن الارتقاء بالنفس في سلم الكمال غرض أيضًا ، حيث بدأ الله في توجيه أمهات المؤمنين بنهيهن عن الخضوع في القول ، بحكم أن التخلية مقدمة على التحلية ، ثم أمرهن بما يصون العرض والشرف من القول المعروف الذي لا يطمع مرضى النفوس ، والتزام بيوتهن مع الحرص فيما يرتدينه على الحشمة والوقار ، ثم أمرهن بالتزام فرائض الله من صلاة وزكاة كمثال لغيرهما من العبادات ، فلما أشرفت النفوس إلى الغاية ، وطمحت إلى الكمال جاء قوله ﴿ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ ، بهذا العموم الذي يصل بالمؤمن إلى درجة التزام كل ما أمر به الله ورسوله ، والانتهاء عن كل ما نهى الله ورسوله عنه ، وهي درجة الكاملين من المؤمنين ، فليس الأمر بطاعة الله ورسوله عين ما قبله وزيادة عليه فحسب ، ولكنه إشارة إلى بلوغ الدرجة القصوى من كمال النفس بالتزام كامل شرع الله .

---

(١) من أسرار التعبير القرآني ص ٢٠٠.